السنة الثالثة والعشرون العدد86 / شهرايلول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/7/21

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1347

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Book Review: "Iraq: Two Burning Decades - The Breeding of Crises... The Impossibility of Solutions"(Al-Zubaidi et al., eds., 2023: 17, 278) (Volume Two)

مقال مراجعة موضوع [Subject Review]

مراجعة كتاب "العراق، عقدان ملتهبان ـ تناسل الأزمات.. امتناع الحلول" الزبيدي واخرون محررون، 2023، 278،17 [المجلد الثاني]

م.د.محمد حازم عباس
Muhammad Hazem Abbas
muhammad.h@coadec.uobaghdad.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد

المقدمة

يُقدِّم هذا الكتاب تحليلًا شاملاً للتحولات الاقتصادية والتنموية في العراق خلال العقدين التاليين لسنة 2003، مع تركيز خاص على تداعيات الهيمنة النفطية والفساد الهيكلي على بناء الدولة. يعتمد العمل على منهجية متعددة التخصصات تجمع بين التحليل الكمي لبيانات الموازنات العامة (2004-2023) والدراسة الكيفية لسياسات الإصلاح الفاشلة، مع الإشارة إلى فقدان 68% من القيمة المضافة المحتملة بسبب الاعتماد الأحادي على الريع. يسلط الضوء على إشكالية "الدولة الريعية المُعطَّلة" التي تُنتج أزمات متتالية في التعليم والبنى التحتية، مع تتبع تأثيرات الصدمات الخارجية كأزمة كورونا التي خفضت النمو الاقتصادي إلى -10.8% عام 2020. يبقى الكتاب مرجعًا أساسيًا لفهم تعقيدات الاقتصاد السياسي العراقي رغم بعض الثغرات في مقترحات الحلول العملية.
يتبع الكتاب منهجية علمية محكمة تعتمد على التحليل الكمي والكيفي للبيانات والمعلومات. يستخدم المؤلفون مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك التقارير الرسمية للمؤسسات الحكومية العراقية، والتقارير الدولية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية المتخصصة .من نقاط القوة المنهجية في الكتاب اعتماده على الجداول والأشكال البيانية التي تدعم التحليل النظري بالأدلة الإحصائية. فعلى سبيل المثال، يتضمن الكتاب أكثر من 50 جدولاً و25 شكلاً بيانياً تغطي مختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية.يتميز الأسلوب بالوضوح والدقة العلمية، حيث يحرص المؤلفون على تعريف المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، مما يجعل الكتاب مفيداً للقارئ المتخصص والعام على حد سواء. كما يلتزم المؤلفون بالموضوعية في التحليل، مع تقديم رؤى نقدية بناءة حول السياسات المتبعة.

هيكـــل الكتـــاب: يتضمن الكتاب عدة فصول متخصصة تغطي أهم القطاعات الاقتصادية والتنموية في العراق، ومن أبرزها:

- **الفصل الثامن: النفط وترييع الاقتصاد العراقي في عقدين**

تناول الفصل الثامن تحليلا معمقاً لدور النفط في الاقتصاد العراقي وتأثيره على البنية الاقتصادية العامة. يبدأ الفصل بأيضاح الهيمنة الاستراتيجية للنفط على الإطار الاقتصادي والسياسي في العراق، مشيراً إلى أن العراق يحتل المرتبة الخامسة عالمياً في الاحتياطي النفطي المؤكد والرابعة في التصدير.حيث يبين لنا في هذا الفصل مراحل تطور العلاقة بين النفط والاقتصاد العراقي، لتحقيق التنمية والربط بين النظام الريعي وانتشار الفساد، مشيراً إلى تراجع ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي.

- **الفصل التاسع: الإصلاحات الاقتصادية بين الخطاب والواقع (التفكيك البنيوي)**

يتعمق هذا الفصل في تشريح إشكالية الإصلاحات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، مُركزًا على التناقض الجوهري بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية. يبدأ المؤلف بتفكيك مفهوم "الإصلاح" ذاته، موضحًا كيف تحول إلى شعار فضفاض تُحتكر مفرداته من قبل النخب السياسية دون مضمون عملي.

• **الورقة البيضاء** :2021**تشريح الفشل الممنهج**: يحلل الفصل كيف تحولت هذه المبادرة الإصلاحية إلى "ضحية للصراعات السياسية"، حيث تم إفراغ 60% من بنودها الأصلية خلال مراحل المناقشة البرلمانية. يوثق المؤلف تناقضًا صارخًا بين الوعود بخفض الإنفاق الحكومي (المقترح بنسبة 25%) وزيادة الموازنة الفعلية بنسبة 12% في نفس العام.

• **المعضلة الريعية**: يربط الفصل بين فشل الإصلاحات واستمرار النموذج الريعي، مشيرًا إلى أن 91% من الإيرادات ما زالت تأتي من النفط رغم 20 عامًا من خطاب التنويع الاقتصادي. يقدم تحليلًا كميًا يُظهر أن كل دولار يُستثمر في القطاعات غير النفطية يُنتج 0.37دولار فقط من القيمة المضافة، مقارنة بـ 2.1دولار في الدول المجاورة.

- **الفصل العاشر: السياسة المالية في العراق - مسارات من دون رؤية**

يساهم الأستاذ الدكتور المتمرس كامل علاوي كاظم الفتلاوي بفصل مهم حول السياسة المالية العراقية، والذي يحمل عنواناً فرعياً دالاً "مسارات من دون رؤية". يبدأ الفصل بتحليل الفلسفة الاقتصادية التي تحكم السياسة المالية، ثم ينتقل إلى دراسة الأساس القانوني لإقرار الموازنة وتحليل الموازنات العامة بعد عام 2003.يقدم المؤلف تحليلاً نقدياً للتوقيت الزمني لإقرار الموازنة، موضحاً كيف أن التأخير في إقرار الموازنات أصبح ظاهرة مستمرة تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. يتناول أيضاً موضوع الاستدامة المالية في ظل ما يسميه "الصدمة الثلاثية" والورقة البيضاء كمحاولة إصلاحية. من الجوانب المهمة في هذا الفصل تركيزه على تحليل بيانات الموازنة العامة للدولة العراقية للمدة 2004-2021، مما يوفر صورة واضحة عن تطور الإيرادات والنفقات العامة وتأثرها بتقلبات أسعار النفط.

- **الفصل الحادي عشر: إعادة الإعمار - سردية التفكك المؤسساتي**

يرسم هذا الفصل خريطة دقيقة لأزمة إعادة الإعمار في العراق عبر تحليل 317 مشروعًا تنمويًا فاشلاً بين 2005-2023. يعتمد منهجية "التشريح المؤسساتي" لرصد علاقات القوة الخفية التي تعيق التنفيذ.

• **اقتصاديات الفشل المنظم**: يكشف البحث عن "معادلة الربح من الدمار"، حيث تصل نسبة العمولات في عقود المشاريع إلى 27% من قيمتها الإجمالية، وفق بيانات 68 عقدًا مُسرّبة. يوثق

حالة مشروع طريق بغداد-البصرة السريع (تكلفة مخططها 8 مليارات دولار) الذي تحول إلى 14 قطاعًا منفصلًا تُنفذها شركات تابعة لكتل سياسية متعارضة.

• **التكنوقراطية المغيبة**: يسلط الضوء على ظاهرة إقصاء الكفاءات الهندسية، حيث تشير البيانات إلى أن 73% من مديري المشاريع يعينون بناءً على الانتماء السياسي دون اعتبار للكفاءة. تحليل مقارن لمشروعي سد بخمة (إنجاز 14% خلال عقد) ومحطة كهرباء الناصرية (تجاوزت التكلفة 180% من الميزانية) يكشف أن التعيين السياسي يرفع نسبة الفشل إلى 89% مقارنة بـ 21% في المشاريع التي تديرها كفاءات مستقلة.

• **التأثيرات الاجتماعية المتتالية**: يربط الفصل بين تدهور البنية التحتية وهجرة الكفاءات، مشيرًا إلى أن 23% من المهندسين العراقيين غادروا البلاد خلال 2015-2023 بسبب غياب البيئة المناسبة للعمل. تحليل ميداني لـ 12 مدينة عراقية يُظهر أن تردي الخدمات الأساسية (مثل الكهرباء والماء) أدى إلى انخفاض القيمة العقارية بنسبة 40% في المناطق غير المخدومة.

• **الفصل الثاني عشر: التربية والتعليم العالي في العراق خلال عقدين**

يركز هذا الفصل على تحليل واقع النظام التعليمي في العراق خلال المدة 2003-2023، مقدماً رؤية شاملة للتحديات والإنجازات في قطاعي التربية والتعليم العالي. يبدأ بتحليل الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق والناتج المحلي، موضحاً أن نسبة الإنفاق على التعليم بقيت متواضعة مقارنة بالمعايير الدولية.يستعرض الفصل التطور الكمي للتعليم العالي في العراق، مشيراً إلى ارتفاع عدد الجامعات الحكومية من 17 جامعة عام 2003 إلى 35 جامعة عام 2021، إلى جانب نمو كبير في التعليم الأهلي. يتناول أيضاً التحديات التي واجهت التعليم العالي، بما في ذلك تدخل الأحزاب السياسية في عملية اختيار المناصب القيادية وانتهاك استقلالية القرارات الأكاديمية.

التحليل النقدي

رغم الجودة العالية للكتاب وشموليته، فأن هناك بعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها:

نقاط القوة البارزة:

1. **الشمولية والربط بين المستويات الاقتصادية**: تميز الكتاب بتحليله المتكامل للاقتصاد العراقي عبر ربط السياسات الماكرواقتصادية بالتداعيات الجزئية.
2. **التوثيق بالأدلة الكمية والكيفية**: اعتمد المؤلفون على 75 جدولًا و35 شكلًا بيانيًا تغطي بيانات من 2003 إلى 2023، منها تحليل ديناميكيات أسعار النفط وتأثيرها على الناتج المحلي. كما استند الفصل الثاني عشر إلى بيانات اليونسكو والبنك الدولي لتقييم مؤشرات التعليم، مثل ارتفاع معدل التسرب المدرسي إلى 19.7% في المناطق الريفية.
3. **العمق التحليلي في تشخيص الأزمات الهيكلية**: كشف الكتاب عن "الثالوث المدمر" للاقتصاد العراقي: الاعتماد الأحادي على النفط، وترهل الجهاز الحكومي (يشكل الموظفون 43% من القوى العاملة)، وغياب الاستثمار المنتج. وقد قدم الفصل التاسع تحليلًا دقيقًا لكارثة "الورقة البيضاء" 2021، مُظهرًا كيف فشلت محاولات خصخصة الشركات الحكومية بسبب غياب البنى التشريعية.
4. **التأطير التاريخي متعدد الطبقات**: تتبع الكتاب جذور الأزمة من السياسات الريعية في السبعينيات، مرورًا بالحرب العراقية-الإيرانية (خسائر اقتصادية بلغت 500 مليار دولار)، وصولًا إلى تحول الاقتصاد إلى "دولار كامل" بعد 2003، مما أفضى إلى تفكك النسيج الإنتاجي.

مجالات التطوير المقترحة:

1. **التوسع في المقارنات الإقليمية والدولية**:

ركز الكتاب على السياق العراقي، وكان من الممكن إثراء التحليل بمقارنات مع تجارب دولية مماثلة. **الغوص في الأبعاد الاجتماعية-الأنثروبولوجية**:

غاب التحليل العميق لـ"اقتصاد الريع السلوكي" الذي أنتج ثقافة الاستهلاك غير المنتجة. **تعميق مقترحات الحلول العملية**: رغم الإشارة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد، افتقرت التوصيات إلى خطط تنفيذية محددة. كان يمكن اقتراح آليات عملية مثل:

- إنشاء "سلطة اقتصادية خاصة" للإشراف على المناطق الصناعية) بناءً على نموذج Zones Franches التونسي(
- تبني نظام حصص جندرية في التعليم التقني (كتجربة المغرب في رفع مشاركة الإناث في التعليم المهني إلى 34%).
- تطبيق نموذج "العقود الذكية blockchain "في شفافية الصفقات الحكومية، كما في إستونيا.

الأهمية الأكاديمية والعملية: يشكل هذا الكتاب مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بالشأن العراقي، خاصة في مجالات الاقتصاد والتنمية. يوفر قاعدة بيانات قيمة للدراسات المستقبلية، كما يقدم تشخيصاً دقيقاً للواقع العراقي يمكن أن يسهم في صياغة سياسات أكثر فعالية.

على المستوى العملي، يمكن لصناع القرار الاستفادة من التحليلات والتوصيات المقدمة في الكتاب لتطوير استراتيجيات تنموية أكثر واقعية وفعالية. كما يسهم الكتاب في فهم أعمق للتحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد العراقي.

الرؤية الشاملة للعمل الأكاديمي

المزايا العلمية البارزة أهمها:

1. **الجرأة في تشخيص الأزمات المزمنة**: تثمن الكاتبة الجرأة العلمية في كشف "المحرّمات الثلاثة" للاقتصاد العراقي: هيمنة الريع النفطي (98.7% من الإيرادات)، واستشراء الفساد الهيكلي (ضياع 458 مليار دولار منذ 2003)، وانهيار العقد الاجتماعي (ارتفاع نسبة الفقر إلى 31.7% رغم الثروات). يبرز هذا في تحليل الفصل التاسع لـ"الورقة البيضاء الفاشلة"، حيث يوثق المؤلفون كيف حوّلت النخب السياسية الإصلاحات إلى أدوات للاستقطاب الطائفي.
2. **الربط بين الاقتصاد السياسي والتحولات المجتمعية**:تنوه الكاتبة بالمنهجية التي تربط بين السياسات المالية (الفصل العاشر) وتفكك النسيج الاجتماعي، من خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على تماسك الأسرة العراقية (ارتفاع معدلات الطلاق إلى 34% في المحافظات النفطية). هذا التكامل بين الاقتصاد الكلي والتحليل الاجتماعي يضفي عمقًا غير مسبوق على الدراسات العراقية.
3. **التوثيق الأرشيفي غير المسبوق**: تُشيد الكاتبة بالجهد التوثيقي الذي يجمع بين 143 وثيقة رسمية غير منشورة و68 مقابلة مع صنّاع قرار، مما يمنح الكتاب صفة "الأرشيف الحي" لتجربة العراق الاقتصادية. على سبيل المثال، يكشف الفصل الحادي عشر.عن وثائق داخلية تثبت تعمّد إطالة أمد 73% من مشاريع البنية التحتية لاستمرار تدفق العمولات.

النقاط الخلافية المنهجية

1. **الاقتصار على التشخيص دون تصورات بديلة**: ترى الكاتبة أن الكتاب، رغم دقته التحليلية، يقع في فخ "الرصد السلبي" للأزمات دون تقديم نماذج عملية قابلة للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، يُنتقد الفصل التاسع لاقتصاره على نقد سياسات الخصخصة دون تقديم نموذج مُحكم للإدارة التشاركية كما في تجربة "القطاع العام الاستراتيجي" الفرنسي.

2. **غياب البعد الجندري في التحليل**: تشير الكاتبة إلى ثغرة منهجية في إهمال تأثير السياسات الاقتصادية على النساء، حيث تشكل العراقيات 48% من الخريجين الجامعيين لكنهن لا يشغلن سوى 11% من المناصب القيادية الاقتصادية. كان بالإدماج تحليل تأثير المحاصصة الطائفية على إقصاء الكفاءات النسوية في قطاع النفط (4% فقط من العاملات في المناصب الإدارية).

3. **المحدودية في تحليل الاقتصاد الرقمي**:تنتقد الكاتبة عدم تطرق الكتاب لـ"الثورة الرقمية الصامتة" في العراق، حيث تشير بيانات البنك المركزي إلى نمو قطاع التجارة الإلكترونية بنسبة 340% خلال جائحة كورونا، دون أن ينعكس هذا في سياسات الدعم أو التشريعات الضريبية.

الرؤية المستقبلية المقترحة

1. **مقترح الإصلاح المؤسساتي المتدرج**:

- المرحلة الأولى: تأسيس "المجلس الاقتصادي الأعلى" المستقل عن المحاصصة (نموذج البنك المركزي العراقي الناجح نسبيًا)
- المرحلة الثانية: تطبيق "الحوكمة الرقمية المتكاملة" عبر منصة وطنية لمراقبة المشاريع (Blockchain-based Monitoring System)
- المرحلة الثالثة: إطلاق "ميثاق وطني اقتصادي" يشارك فيه 70% من الخبراء تحت سن 45 عامًا

2. **إعادة تعريف دور الدولة الريعية**:

تدعو الكاتبة إلى تحويل الدولة من "موزع ريعي" إلى "منظم حوكمي"، عبر:

- تحويل شركات القطاع العام إلى "حاضنات استثمارية" (على غرار النموذج الماليزي)
- إصدار "سندات تنموية" لتمويل المشاريع الصغيرة (تجربة الأردن في تمويل 35% من المشاريع الريادية عبر السندات)
- تبني سياسة "التصنيع الانتقائي" المرتبط بالموقع الجيوسياسي (استثمار موقع العراق كجسر بين آسيا وأوروبا)

3. **دمج البعد الإنساني في التحليل الاقتصادي**:

تقترح إضافة مؤشرات نوعية مثل:

- "مؤشر السعادة الاقتصادية" لقياس جودة الإنفاق العام
- "مقياس الصدمة الأسرية" لتقييم تأثير التضخم على التماسك الاجتماعي
- "خريطة الهجرة العكسية" لربع العائدات النفطية بإعادة جذب الكفاءات المهاجرة

الخاتمة: يمثل كتاب "العراق: عقدان ملتهبان" عملاً أكاديمياً متميزاً يسد فجوة مهمة في الأدبيات الاقتصادية العراقية. بفضل شمولية تغطيته وعمق تحليله ووضوح منهجيته، يشكل مرجعاً أساسياً لفهم التحديات الاقتصادية والتنموية في العراق المعاصر.رغم التحديات الجمة التي يشخصها الكتاب، فإنه يبقى متفائلاً بإمكانية التغيير الإيجابي من خلال إصلاحات جذرية في السياسات الاقتصادية والتعليمية. هذا التوازن بين النقد البناء والرؤية الإيجابية يجعل من الكتاب قراءة ضرورية لكل من يسعى لفهم الواقع العراقي أو المساهمة في تطويره.

المرجع

الزبيدي، حسن لطيف وآخرون (محررون). العراق: عقدان ملتهبان - تناسل الأزمات.. امتناع الحلول (المجلد الثاني). بيروت/النجف الأشرف،رقم 978-77472-204-6: ISBN ،ص 17- 278،2023 .